العدالة التنبؤية أداة جديدة لتحقيق العدالة الإدارية

Predictive justice is a new tool for achieving administrative justice

أ.و. حنان محمد القيسي م. زينب فهمي عبد علي
الجامعة المستنصرية/ كلية القانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الدائرة القانونية

الملخص

أن التطورات التي رافقت التحول الرقمي امتد أثارها الى مختلف القطاعات الحيوية بما فيها النظام القضائي، ولكون القضاء الإداري يتميز بتركيزه على مراقبة المشروعية، ويُعنى بفض المنازعات بين الأفراد وجهة الإدارة، فأن ذلك يجعله البيئة المناسبة وأحد المجالات الواعدة للعدالة التنبؤية، بوصفها أداة مبتكرة تعتمد بالدرجة الأساس على تحليل البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنتائج القضايا القانونية، وتحليل السوابق القضائية والأنماط القانونية بواسطة أنظمة تحليل النصوص ومنصات التنبؤ بالنتائج.

إذ يمكن أن تساهم في تسريع الفصل فيها عن طريق تنظيمها وتحليل الأولويات، فضلاً عن تقليل التباين في الأحكام القضائية وزيادة الاتساق لتلافي التناقض والاختلاف مع السوابق القضائية وبالتالي تلافي الأخطاء المحتملة وتجنب الطعن في الحكام، ولا يخفى الأثر الذي يتركه في عمل القاضي وإسناده عن طريق دعمه في إصدار قرارات مسندة بالأدلة والسوابق والإحصائيات التي يسهل الرجوع ، ودون أن يتم استبدال دورهم البشري.

ولا يخفى وجود العديد من التحديات التي ترافق الأخذ بالعدالة التنبؤية منها التحيز وغياب الشفافية فيما يتعلق بطريقة عمل الخوارزميات ذاتها، فضلاً عن المسؤولية القانونية عن الأخطاء التنبؤية وصفة من يتحملها القضاة أو المطورون للخوارزميات.

كلمات مفتاحية: العدالة التنبؤية – الخوارزميات – التحيز الخوارزمي – الشفافية – قواعد البيانات المفتوحة - العدالة.

ABSTRACT

The developments accompanying the digital transformation have had an impact on various vital sectors, including the judicial system. Given that administrative justice is characterized by its focus on

monitoring legality and resolving disputes between individuals and the administration, this makes it a suitable environment and a promising area for predictive justice. Predictive justice is an innovative tool that relies primarily on big data analysis and artificial intelligence technologies to predict the outcomes of legal cases, and analyzes judicial precedents and legal patterns using text analysis systems and outcome prediction platforms. It can contribute to accelerating adjudication by organizing them and analyzing priorities. It also reduces the disparity in judicial rulings and increases consistency to avoid contradictions and discrepancies with judicial precedents, thus avoiding potential errors and challenging judgments. The impact it has on the work and support of judges is evident, as it supports them in issuing decisions based on evidence, precedents, and statistics that are easy to refer to, without replacing their human role. It is no secret that there are many challenges associated with adopting predictive justice, including bias and a lack of transparency regarding how the algorithms themselves work, as well as legal liability for predictive errors, which falls on judges or algorithm developers.

Key words: Predictive Justice - Algorithms - Algorithmic bias - Transparency- Open databases – Fairness.

المقدمة

سبق وأن أضحت ثورة التكنولوجيا وتقنيات التحول الرقمي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية وتدخلت في كافة نواحيها وأدت الى طفرة كبيرة في تطور الذكاء الاصطناعي، وبرزت حاجة المحاكم الى مواكبة هذا التطور والاستفادة من ايجابياته في الممارسة القانونية، ونسلط الضوء على أحد ابرز تقنيات الذكاء الاصطناعي وهي العدالة التنبؤية، التي يحيط بمفهومها الكثير من اللبس والغموض لحداثته أولا ولعدم وجود إطار قانوني واضح يحيط بكافة جوانبها ويغطي الأخلاقيات المتعلقة بعمل تلك الخوارزميات ابتداءً من استخدام قواعد البيانات الضخمة لقرارات المحاكم وطبيعة تلك الخوارزميات وشبهة أن تكون أداة ناقلة للتحيز سواء كان موجودا ضمن القرارات القضائية أو متأصلاً في توجه من يبرمج تلك الخوارزميات.

ومن هنا تأتي فكرة هذا البحث عبر دراسة قانونية حول مفهوم العدالة التنبؤية وما توفره من معرفة على درجة كبيرة من الدقة لمصير الدعوى القضائية من جهة الربح والخسارة ومقدار التعويض، مع توضيح لأهم التحديات التي تفرضها حول مدى الثقة في معطياتها والأثار المرتبة عليها للوصول الى فهم مستقبل للتعاطي معها والاستفادة من مزاياها.

أولا: هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل العدالة التنبؤية ودورها في تعزيز العدالة الإدارية، وذلك من خلال تقييم فاعليتها ومدى توفقها مع المبادئ القانونية والأخلاقية للعدالة الإدارية، وذلك من خلال محاولة حصر إيجابيات وسلبيات استخدامها في البيئة الإدارية وتأثيرها على المتقاضين والثقة في القضاء.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من الناحية الأكاديمية من خلال سد الفجوة البحثية بين الدراسات التي تتناول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وبضمنها العدالة التنبؤية والقانون الإداري، في محاولة لدمج التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي وتسخيره لتحقيق العدالة الإدارية.

أما من الناحية العملية تبرز الأهمية في محاولة وضع اطار عام لصناع السياسة العامة للدولة والمشرع لغرض إدخال استخدام العدالة التنبؤية في النظام القضائي دون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

ثالثاً: منهجية البحث

تم كتابة هذا البحث بإتباع المنهج الوصفي المقارن، بغية وصف العدالة التنبؤية وتحليل مكوناتها، ورصد تطورها وانتشارها.

رابعاً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في بيان مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه تقنيات الذكاء الاصطناعي وبضمنها أداة العدالة التنبؤية في خدمة المتقاضين وتعزيز العدالة الإدارية والذي يطرح العديد من التساؤلات حول أثر استخدامه على التحيز وعدم الأنصاف والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التفاعل بينه وبين التدخل البشري وما قد يفرزه من إشكاليات تتعلق بأخلاقيات استخدام البيانات وحماية الخصوصية وما يعكسه من اثر على الدقة والثقة في قرارات المحاكم.

المطلب الأول: التعريف بالعدالة التنبؤية

هنالك استعارة تشّبه العدالة التنبؤية بأنها نسخة حديثة من الكرة البلورية التي تم استبدالها بشاشة الكمبيوتر، وفقاً لتعبير البروفيسور Frédéric Rouvière ، ولغرض التعرف على هذه النسخة الحديثة سوف نسلط الضوء بشيء من التفصيل على مفهومها في محاولة لسبر أغوار هذه الأداة الجديدة وكذلك التعرف على أهميتها وما رافقها من مزايا وعيوب، وتمييزها في ضوء ذلك عن العدالة التقليدية، وذلك في فرعين.

الفرع الأول: تعريف العدالة التنبؤية

قبل البدء بتعريف العدالة التنبؤية ينبغي التعرف ابتداءً على خوارزميات التحليلات التنبؤية والتي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن تعليمات تتمكن من خلالها

الآلات من أن تحلل البيانات لغرض أداء مهامها بغية اتخاذ القرار بشكل مستقل، وتتغير تلك المهام تبعاً لتغير الخوارزمية [١] وأن استخدام الخوارزميات في العمل القضائي يرتبط حتماً باستخدام الكم الهائل من البيانات التي يتم أتاحتها للجمهور وخصوصاً مع تجربة البيانات المفتوحة في فرنسا، ومع مراعاة جانب احترام الخصوصية والالتزام بمحددات النشر للمعلومات لجعل عملية النشر تتم بشكل موضوعي يهدف الى فهم التوجه القانوني دون أي إشارة الى معلومات شخصية أو أسماء يمكن أو يؤدي الاطلاع عليها الى التشهير بأصحابها، بل الاكتفاء بنشر الوقائع القانونية والحجج المؤيدة لصدور الأحكام[٢]

أولا: تعريف العدالة التنبؤية: نظراً لحداثة فكرة خوارزميات العدالة التنبؤية وتنامي استخدامها ونظراً لعدم وجود تنظيم قانوني خاص بها، لذا لا يوجد أي تعريف تشريعي يوضح مفهومها، لذا سوف نحيل النظر الى التعريفات الفقهية في محاولة التعرف على مفهومها.

إذ عُرفت بأنها أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقوم ابتداءً على الخوارزميات المعقدة المرتبطة بالأدوات الرياضية التي تتولى تحليل مجموعة هائلة من قرارات المحاكم، في سبيل تقييم فرص الفوز في محاكمة وتقدير أنواع معينة من الدعاوى[٣] .

وهنالك من عرفها بأنها "استخدام مجموعة من الأدوات المتطورة بفضل معالجة كمية ضخمة من البيانات القانونية التي تقترح من خلال حساب الاحتمالات، توقع النتيجة التي سيقترن بها حل النزاع" [٤].

تجمع التعريفات أعلاه على وصف العدالة التنبؤية بأنها أحد أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على الخوارزميات المكونة من المدخلات الرياضية في تحويل البيانات الضخمة الى قاعدة بيانات تستجيب للمدخلات، وتحلل النزاع وتحدد فرص الفوز والخسارة.

ومما تقدم يمكن أن نعرف العدالة التنبؤية بأنها مقياس يمكن من خلاله التنبؤ بالنتائج المحتملة للنزاعات القضائية، وفقاً لتحليل الخوارزميات لقرارات

---

[١] القاضي طاهر أبو العيد، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العدالة، التحديات وآفاق المستقبل، إصدارات مبادرة تطوير تعليم القانون،٢٠٢٤، ص ٩

[٢] المادة (٢١) من قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي رقم ١٣٢١ لسنة ٢٠١٦ الصادر في ٢٠١٦/١٠/٧، الذي يهدف الى تعزيز الشفافية عن طريق إتاحة جميع قرارات المحاكم للجمهور وبشكل مجاني وتمكينهم من الوصول المفتوح للبيانات القضائية، متاح على الموقع الإلكتروني
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033202746 .

[٣] د. أمل فوزي أحمد عوض، الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة لتحقيق العدالة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين، ٢٠٢٣،ص ٣٤

[٤] إكرام احمد شاعر، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

المحاكم والإحصائيات، لتسهم في تسهيل حسم المنازعات وتفادي طول إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة.

ثانياً: أهمية العدالة التنبؤية: أن استخدام الخوارزميات لمعالجة الحالات الأكثر تكراراً، منها على سبيل المثال المتعلقة فقط بتقييم الضرر أو تطبيق أطار أو مقياس محدد سابقاً من شأنه أن يشكل دافعاً لتسوية المنازعات قبل أن يتم اللجوء الى القضاء، ومن خلال تطوير طرق بديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والتوفيق، الأمر الذي يترك أثره في تقليل الوقت الذي يتم استهلاكه في البحث التفصيلي والتعمق في موضوع النزاع ومطابقة الواقع للقانون، وبالتالي فأن استخدام الخوارزميات سوف يمكّن القضاة من تقليل الوقت الذي يتم استهلاكه في فحص القضايا خصوصاً المعقدة منها والجديدة كلاً بحسب حالته، وبالتالي التخفيف عن كاهل القضاة وتشجيعهم على التركيز على القضايا التي تضيف الى خبراتهم بشكل اكبر، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الثقة في القضاء ونظام العدالة ككل، إذ أن تقليل نسبة الخطأ في الأحكام سيقلل من المهام المكررة وتصحيح الأحكام ليصب في مصلحة المتقاضين والمؤسسة القضائية على حد سواء[١].

وفي فرنسا تقدم الشركات الناشئة، مثل Legal Quantum و Case Law Analytics و Predictice، الحلول التكنولوجية الى شركات المحاماة على وجه الخصوص بغية توقع النتيجة المحتملة لأجراء قانوني، وان استخدام الخوارزميات لا يتعلق بتوقع حدث قبل أن يحدث و أنما تقييم الاحتمالات، على سبيل المثال بإمكان الخوارزمية أن تقدر احتمالات أن يكون الشخص المتهم بالاحتيال لديه فرصة ٧٠% للإدانة بالاستناد على أحكام سابقة في قضايا مماثلة، وبالإمكان كذلك توقع مبلغ التعويض في القضايا المدنية التي تتعامل مع الإصابة الشخصية، و أن ما سبق الإشارة اليه لا يعني التنبؤ بحد ذاته أنما هو دعم لصانع القرار على أساس الخوارزميات والقياس الكمي للمخاطر بناء على النماذج الرياضية التي تقدمها الخوارزميات [٢].

لتوضيح عمل أدوات العدالة التنبؤية نفترض أن الطرف (أ) يطالب بمبلغ قدره ١٠٠,٠٠٠الف دولار من الطرف (ب)، ولغرض الوصول الى طلبه فأنه يلجأ الى القضاء، وهنا نكون أمام **الفرض الأول** بدون استخدام أداة للعدالة التنبؤية،

---

[1]Intervention de Jean-Marc Sauvé à l'occasion du colloque organisé à l'occasion du bicentenaire de l'Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation le 12 février 2018, Disponible sur le site https://www.conseil-etat.fr/ Consulté le 15/03/2025 à 23:54

[2]Louise Willard، La Justice Prédictive : promesse ou risque pour l'État de droit ? Article publié le 21/01/2025 disponible sur le site https://mesinfos.fr/75000-paris/la-justice-predictive-promesse-ou-risque-pour-l-etat-de-droit-214602.html Date de visite : 15/03/2025 14:11

لن يتمكن الطرف (أ) من الوصول الى تقييم موضوعي لما يخاطر به من خلال اتخاذ هذا الأجراء، إذ يمكن له أن يتجه للوساطة وبالتالي يتجنب إضاعة الوقت والمال في المحاكمة، إلا أنه خشي من أن يتم التلاعب به وارتأى إن القاضي سيكون موضوعياً وانه باتباع القانون سوف يصدر القرار لصالحه وقرر متابعة الأجراء القانوني وحصل على تعويض قدرة ٧٠,٠٠٠ الف دولار بعد أن انقضى عام ونصف مع مبلغ ١٠,٠٠٠الف دولار كتكاليف قضائية.

الفرض الثاني إمكانية وصول الطرف (أ) الى أداة العدالة التنبؤية التي يشكك فيه باحتمالية فوزه بالنزاع ويشير الى أن فرصه بالنجاح تصل الى ٨٠% ويمكنه مواصلة الأجراء القانوني ولكن لا يزال هناك خطر بنسبة ٢٠% من عدم الفوز بالقضية، ويمكنه أيضا اللجوء الى الوساطة، مع الإشارة الى أن احتمال الفوز بالتقاضي في حال فشلت عملية الوساطة يجب إن يدفعه من الناحية النظرية الى تسوية مقدارها ٨٠,٠٠٠ الف دولار اذا كان لديه إمكانية الوصول الى برمجيات العدالة التنبؤية، أو اذا ادرك الطرف (أ) إن احتمال عدم اضطراره الى دفع ١٠٠،٠٠٠ الف دولار هو ٢٠% فقط سيكون له مصلحة في تسوية ما يصل الى ٨٠,٠٠٠الف دولار.

وهكذا يجد الطرفان عن طريق المعلومات المتوفرة في أدوات العدالة التنبؤية نقاط اتفاق توفر عليهما سنوات عدة في قاعات المحاكم وتكاليف إجرائية باهظة وتسمح لهما بالحفاظ على علاقاتهما[١] .

ثالثاً: عيوب ومزايا استخدام أدوات العدالة التنبؤية : هنالك العديد من المخاطر التي تطرحها العدالة التنبؤية منها التحيز والتمييز القائم على أساس الأنظمة التي تستند الى بيانات تاريخية غير محايدة، حيث أنها تظهر في البيانات المدخلة للتدريب، ومن بين أهم القضايا التي أثارت هذا الموضوع نتجت عن استخدام أشهر الأدوات في المجال القضائي وهي (COMPAS) والذي يستخدم في تقييم لمخاطر عودة المتهمين الى الأجرام الذي تعرض لانتقادات شديدة بسبب تحيزاته العنصرية، حيث أظهرت الدراسات أن الأداة أعطت درجات اعلى في العودة الى الجريمة للأمريكيين من أصل أفريقي بنسبة ٦٣% مقارنة بنسبة ٥٩% للبيض، حتى في حالة ارتكابهم لجرائم مماثلة، الأمر الي اثأر الشكوك حول مقدار الثقة في حياد تلك الأداة [٢]، وأن استناد تلك الخوارزميات الى عملية الأتمتة وما يحيطها

---

[١] للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني https://blog.predictice.com/juges-justice-pr%C3%A9dictive تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٨ ١١:١٠م

[٢] جيف لاريسون وآخرون، كيف قمنا بتحليل خوارزمية العودة الى الأجرام COMPAS ، مقال منشور في ٢٠١٦/٥/٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.propublica.org/article/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥ ٢:٢٦م

من غموض وشبهة التحيز يخلق شكلاً من أشكال السلطة الأمر الذي يشكل تحديات جديدة للقانون، وما يرافقه من إساءة استخدام السلطة [١] .

ومن اكثر الحجج المنتقدة للذكاء الاصطناعي وأدواته هي عدم قدرته على فهم الجوانب الإنسانية والعاطفية للتقاضي، وهنا لابد من نشير الى انه ليس من المفترض إن يكون الجانب الإنساني والعاطفي هو بوصلة القاضي وان القاضي يسعى دائما الى تكييف قراراته أخذا بنظر الاعتبار خصوصية كل دعوى وهذا لا يعني إن القاضي روبوت أنساني خالي من المشاعر لكن البوصلة القضائية هي التي تعبر عن سيادة القانون وهي التي ترشد القاضي حيث إن العدالة توصف بانها عمياء، عليه فان انتقاد عدم إنسانية الذكاء الاصطناعي ليس سلبيا اذا ما تم تطويره على الوجه المطلوب وإعادة التفكير فيه ضمن فلسفة العدالة.

كما ويرى المؤيدون لاستخدام العدالة التنبؤية أنها تمهد الطريق الى نظام أكثر عدالة، كونها تستبدل حدس القضاة وتحيزهم خصوصاً في المجال الجنائي، وتمنحهم تقييماً أكثر موضوعية، كما أنها تستطيع أن تحل محل نظام دفع الكفالة المالية قبل اطلاق سراح المتهم [٢] .

الفرع الثاني: تمييز العدالة التنبؤية عن العدالة التقليدية

تُعرف العدالة وفقاً لما جاء في مدونة جستنيان بأنها "حمل النفس على إيتاء كل ذي حق حقه والتزام ذلك على وجه الثبات والاستمرار"، كما عُرفت بأنها " شعور كامن في النفس يكشف عنه العقل السليم ويوحي به الضمير المستنير ويهدف الى إعطاء كل ذي حق حقه" [٣]، ويلاحظ من التعريفين عدم التمييز بين العدل والعدالة.

و يتضح أن العدالة قيمة أخلاقية مستقرة في الشعور الإنساني منذ الأزل وهي قيمة خالدة ازداد تعمقها بظهور الأديان السماوية، وقد أثارت الجدل لغموض مفهومها وسعته، واضحت غاية وهدف لكل الإنسانية في السعي الى تحقيقها، وادى الاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بها الى عدم وجود تعريف جامع ومانع لها، وتعتمد العدالة على عدة قواعد مصدرها الدستور والمعاهدات والقوانين،

---

[١] عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية الآفاق والتحديات، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، العدد ١، جامعة قطر، كلية القانون، ٢٠٢٠، ص ٢٥٧

[2] Tarik Lakssimi, Décryptage de l'IA appliquée au Droit - L'intelligence artificielle et le juge judiciaire : enjeux et perspectives, Spécial publié le 12/5/2024, disponible sur le site de Lexbase. Pour en savoir plus, consultez le site https://www.lexbase.fr/article-juridique/112861573dossierspecialbdecryptagedeliaappliqueeaudroitblintelligenceartificielleetlejugejudic Date de la visite : 17/03/2025 22:29

[٣] إسماعيل نامق حسين، العدالة بين الفلسفة والقانون، مكتب الفكر والوعي في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠١٠، ص ١٩ وما بعدها.

فضلاً عن الأحكام القضائية التي تتعلق بحلول لأوضاع قانونية معينة[١]، وبغية تحقيق العدالة فقد كفلت الدساتير حق التقاضي وحرصت على وضع القوانين المنظمة لإجراءاته وبضمنها المشرع العراقي[٢]، وأكدت على استقلال القاضي ومنحه الحرية للسعي وتحري الأدلة والوقائع الحقيقية بغية تحقيق العدالة وتطويع النصوص واستنطاقها لتوسيع نطاق تطبيقها، ولا يخفى التغيير في دور القاضي في النظام القضائي، وبحسب (مونتسكيو) في كتابه "روح القوانين" الذي عبر فيه عن رؤيته لدور القضاة ، إذ يرى إن القضاة ليسوا سوى أدوات تطبق القانون دون أي تحيز أو تأثير شخصي، وأن هذه الفكرة تعبر عن فلسفة قانونية تقوم على أساس حياد القاضي والتزامه بحرفية القوانين، غير أن التطورات التقنية الحديثة غيرت كثيراً من طبيعة دور القاضي، والتي من خلالها يتم تسخير الخوارزميات بغية اتخاذ قرارات مبنية على بيانات سابقة، الأمر الذي يثير الشكوك حول حياد واستقلالية القضاء ومدى حياد التكنولوجيا بحد ذاتها، مقارنة بالرؤية التقليدية للعدالة التي تصورها مونتسكيو[٣] .

ويمارس القاضي مهارة الاستدلال القانوني، المتمثل في تفسير القواعد وتطبيقها على ظروف ملموسة والموازنة بين المبادئ وتسوية المنازعات وبين الأحكام في ظل النظام القانوني نفسه وتحليل السوابق وتحديد حل للقضايا قيد النظر وتبرير الحل[٤]، وعليه فأن الحجج التي يتوصل اليها القاضي في إصدار قراره لا تشرح القرار و أنما تبرره، وهذا المنطق النوعي لا يعتمد على مجرد جمع المعلومات، بل يهتم بعدالة الحل الذي يقدمه من خلال صحة تبريراته من خلال تحليل الحقائق والمعلومات وتقييمها وربطها بالقواعد القانونية ذات الصلة بغية بناء حجة مقنعة تحقق العدالة، بالتالي فلا مجال لتوجيه سهام النقد للعدالة التنبؤية بكونها تنقل حلاً جاهزاً للقاضي، إذ أنه لا يمكن أنكار الجانب الإبداعي للقاضي ودوره في ابتداع الحلول، وعلى فرض أن الذكاء الاصطناعي يكرر التفكير القانوني فأنه لن يوفر سوى سبب اتخاذ القرار [٥] .

---

(١) محمد الهلالي و عزيز لرزق، الحق والعدالة، دار توبقال للنشر، المغرب، ٢٠١٤، ص ٦

(٢) قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل

(3) *Bouziane Behillil, Avocat, Juliette Buttin, Hiba Laoufir et Romane Sylvestre, L'IA est-elle réellement capable de penser le droit ? ,Disponible sur le site https://www.village-justice.com/articles/, Date de visite 15/03/2025 1:23 pm .*

(٤) د. مايسة عبده علي السيد، دور المنطق في الاستدلال القانوني، بحث منشور في كلية الاداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٢٧٥

(5) Frédéric Rouvière, La justice prédictive, version moderne de la boule de cristal, HAL open science, 2017, pp 527

إلا أن هنالك خشية من وضع المؤسسة القضائية ضمن قالب معين يخرج منظومة العدالة التقليدية من دورها التقليدي وخصوصاً فيما يتعلق بمسار الاجتهاد القضائي، عن طريق تحديد مسار معين للخصومة المحتملة أو الموجودة على أرض الواقع بالتالي تصبح العدالة رقمية ويصبح العمل القضائي عملاً نمطياً، بالتالي يصبح العمل القضائي ظاهرة رقمية وليست فكرية الأمر الذي يمكن أن يترك أثرا سلبياً على منظومة العدالة على رأي معارضي هذه العدالة كونها تهدد العدالة التقليدية بحسب رأيهم[١] .

المطلب الثاني: الآثار القانونية للعدالة التنبؤية

أن استخدام أدوات العدالة التنبؤية يوفر العديد من المزايا التي سبق أن تم بيانها ولغرض تسليط الضوء على الأثر المترتب على استخدامها سوف نقسم المطلب الى فرعين نسلط الضوء في الأول على اثرها في نطاق العدالة ليشمل مرفق القضاء بشكل عام ورجال العدالة والأفراد كونهم من ضمن المستفيدين منها، ونتطرق في الفرع الثاني الى أبرز المحاولات لوضع إطار قانوني ومفاهيمي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته.

الفرع الأول: الآثار في نطاق العدالة

أن مواكبة الثورة التقنية والتحول الرقمي أصبح أمر لابد منه، ولكون القضاء الإداري الذي يحمل سمة التطور المستمر فهو يمثل ارض خصبة لكل ما هو جديد ومتطور بغية تحقيق العدالة الإدارية على وفق معايير الدقة والسرعة والكفاءة مع ضمان الحقوق الأساسية للمتقاضين لذا يمكن أن يترتب على استلهام إيجابيات أدوات الذكاء الاصطناعي وبضمنها العدالة التنبؤية العديد من الآثار يمكن أن تتعلق بمرفق القضاء بشكل عام ولرجال العدالة من القضاة والمحامين ولأطراف النزاع كذلك، ولا بد من تسليط الضوء على الجهود الدولية التي حرصت على وضع أطار مفاهيمي وتنظيمي بغض النظر عن الشكل الذي تم اعتماده كقانون أو مدونة أو قواعد سلوك تنظم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وهذا ما سوف يتم بيانه وكالاتي:

أولا: مرفق القضاء: في فرنسا وباعتبارها مهد القضاء الإداري ومن أكثر الدول مواكبة للتطورات التقنية التحول الرقمي، تم إدخال تطبيقين عمليين للذكاء الاصطناعي في العمل الإداري للمحاكم، حيث تولى التطبيق الأول إيجاد نقاط التقاطع والتشابه بين قرارات محكمة التمييز في القضايا غير الجزائية من خلال تقنية أتمتة الكلمات المفتاحية للحلول المقدمة من قبل قرارات محكمة التمييز المنشورة وبين طلبات التمييز التي يتم تقديمها، لغرض التوصل الى توجيه تلك

---

[١] أ.د. محمد عرفان الخطيب، مصدر سابق، ص ١٩

الطلبات الى غرف التمييز المختصة سواء كانت مدنية أو تجارية أو اجتماعية، أما التطبيق الآخر فقد تم الاستفادة منه في مساعدة محكمة التمييز على إخفاء هوية المتقاضين لغرض حماية خصوصيتهم بعد أن تم أتاحه الاطلاع على كافة القرارات للجمهور، بعد أن أصبحت هي المسؤولة عن البيانات المفتوحة للقضاء الفرنسي open data المتاحة على محرك البحث judiliber [١] .

وتضم هذه القاعدة ٤٨٠,٠٠٠ الف حكم صدر منذ سنة ١٩٤٧، وقد كانت هذه الأداة في البدء مخصصة فقط للقضاة والمحامين، وستصبح في متناول جميع المتقاضين بحلول عام ٢٠٢٥، ويتم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين البحث عن القرارات القضائية وتنظيمها، وتهدف الى الوصول السريع للقرارات وتقليل وقت البحث وأن تصبح العدالة في متناول الجميع وضمن وقت معقول ومقبول [٢] .

أن كل قرار قضائي له مخاطر ويمكن أن يتم تقييمها والتخفيف منها قدر الإمكان، وأن توافر قواعد البيانات الضخمة من شأنه أن يحقق تواتر في القرارات التي تصدر عن المحاكم، لتتمكن الخوارزميات من قياس المخاطر التي قد تحدث عند بدء أجراء قضائي أو عند اللجوء الى التحكيم، وبالتالي فأن قياس المخاطر قبل البدء بأي أجراء من شأنه أن يخفف اكتظاظ المحاكم عن طريق استخدام أداة توفر العدالة التنبؤية [٣]، إذ أن التكنولوجيا القانونية الحديثة لا تهدف الى إضعاف الثقة في مرفق القضاء و أنما تعزيز الشعور بالعدالة بطريقة عملية من خلال الوصول الى المعلومات ومعرفة المخاطر المستقبلية [٤] .

ثانياً: رجال العدالة: ١- القضاة: لا بد من أن يكون القاضي على اطلاع كاف بكل ما يتعلق بتكنولوجيا الذكاء اصطناعي والمنافع التي يمكن الوصول اليها من خلاله في مجال العدالة، إذ أن الاستفادة تلك مرتبطة بمقدار تعلمها واكتساب مهاراتها، إذ يمكن للقاضي أن يستعين بالذكاء الاصطناعي لغرض فرز المستندات وتحليلها بصورة أولية وجدولة جلسات المحاكمات و ضبط محاضر تلك الجلسات عن طريق استخدام تقنيات التعرف التلقائي على الكلام المنسوخ المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحويل اللغة المنطوقة الى نصوص مرقمة، وتأمين الترجمة الفورية

---

[١] إكرام احمد شاعر، القاضي في عصر الذكاء الاصطناعي: من رفاهية الاطلاع الى إلزامية بناء القدرات، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، إصدار خاص، الأردن، ٢٠٢٤، ص٢٤٢

[٢] للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني https://www.intelligence-artificielle-school.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥ ٢:٢٢م

[٣] زينب فتاشي، العدالة التنبؤية بين المخاطر والفرص للمهنيين القانونيين، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢١/٢/١١، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.portail-ie.fr/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٤ ١:٥م

[4] Diallo, Les enjeux de la justice prédictive, hal.science, 2020, pp 5

في إطار الاستجواب والاستماع الى الشهود، وكذلك يتيح استخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أجراء الأبحاث القانونية وحتى الفصل في القضايا البسيطة[١].

أن النتائج التي يتم التوصل اليها خلقت إشكالية حول حق القاضي في الاطلاع على كيفية معالجة الخوارزميات والبرامج للمعلومات خصوصاً اذا كانت النتائج تخالف توقعاته على الرغم من كون القرار مسند بقراءات قانونية ولكنه في الأصل نتاج عملية فك الترميز لآلاف وربما ملايين البيانات القانونية المشفرة التي يستعصي على القاضي فهمها كونها في الأصل تنطوي على عملية برمجية خوارزمية لا يمكن للرجل العادي معرفة كيف تم استنتاجها، الأمر الذي يثير إشكالية القدرة على الوصول للبرامج التي تمت المعالجة من خلالها كونها تعتبر براءات اختراع يحميها القانون بحقوق الملكية الفكرية[٢]، وحتى لو تمكن القاضي من استخدام أداة الذكاء الاصطناعي لتعزيز قناعته فكيف يمكنه أن يقيم النتائج في حال لم يفهم كيفية توصل البرنامج بمساعدة الذكاء الاصطناعي الى قراراه، وفضلاً على ذلك مدى تمتع القضاة في الوقت الحالي بقدر من المعرفة والكفاءة التي تؤهله من التعامل مع هذه البرمجيات وفهم تفاصيلها، فالقاضي عند نظره القضية يضع الاطار القانوني لها ويطبق القواعد القانونية مراعياً الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية مع إعمال الفكر القانوني بغية الوصول الى حل النزاع، بالتالي فأن الأمر برمته يشكل عملية فكرية معقدة تتضمن دراسة الأمور الواقعية والقانونية وفحصها ومعالجتها[٣] .

ولحماية استقلال القضاة عند استخدامهم لتقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته، يجب أن لا يؤدي تطوير الخوارزميات التنبؤية الى استبدال الذكاء الاصطناعي في النهاية بالتحليل القانوني والتفكير الشخصي للقاضي، ويتوجب على الأخير أن يستمر في ممارسة مهامه باستقلالية تامة وتطبيق النصوص والسوابق القضائية ذات الصلة بموضوع النزاع المعروض أمامه، وأن يراعي وقائع وظروف كل قضية، و أن الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري يعززان بعضهما، ولا يمكن للأول أن يستبدل الأخير، كون الاعتماد على الذكاء البشري مهم لسلامة الخوارزميات التنبؤية في القانون[٤] .

---

(١) إكرام احمد شاعر، مصدر سابق ، ص ٢٤٢ وما بعدها

(٢) د. محمد ادريسي حسني، التحديات القانونية لحماية الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار ٥٦ شباط-آذار ٢٠٢٥، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.droitetentreprise.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١١ ٢:٤٩م

(٣) أ.د. محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبئية والعدالة القضائية الفرص والتحديات، دراسة نقدية معمقة في الموقف الانكلوسكسوني واللاتيني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، قطر، ٢٠١٩، ص ١٧

(4) Jean-Marc Sauvé, Source précédente

وكذلك الحال فيما يتعلق بصفة الحياد الواجب على القاضي تجاه الأطراف، وكما هو معلوم فأن القاضي قبل كل شي أنسان له تاريخ وقيم ومشاعر متأصلة في شخصه ولا يستطيع الانفصال عنها بشكل تام عند قيامه بنظر أي قضية معروضة أمامه، وهنا يبرز دور الخوارزميات كضامن لحياد القاضي وعدم تأثره بالأحكام المسبقة أو العواطف وذلك عند وضع فكرة الحياد المطلق للخوارزميات القضائية في منظورها الصحيح، ولابد من الإشارة الى إن الحياد نوعان موضوعي وذاتي ، حيث يظهر الأول في عوامل محسوسة يلاحظها الأطراف أو الجمهور والثاني يتعلق بالقاضي الذي يفترض وجوده حتى يثبت العكس لذا يتعين على القاضي الحكم دون تحيز أو تعصب وان لا تكون لديه مصلحة في نتيجة القضية وان الحياد بلا شك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز، ولا بد من الإشارة الى إن الخوارزميات ليست غير متحيزة على ما يبدو ظاهرها وإنما تعتمد على عدم تحيز مصمميها حيث إن الخوارزميات موجودة إلا إن القواعد يضعها من يقوم بتصميمها بالاستناد الى القضايا السابقة على اتخاذ القرار حيث أنها يمكن إن تعيد إنتاج قرارات متحيزة أو تمييزية اذا كانت تلك الأحكام السابقة تحمل تلك الصفات، وهنا يبرز دور القاضي في تصحيح تلك التحيزات ولا إمكانية لقيام الخوارزميات بذلك [١] .

وقد حضرت فرنسا التنبؤ بسلوك القضاة عن طريق الذكاء الاصطناعي، حيث إن الشركات التقنية تطرح إمكانياتها القادرة على تحليل ملايين قرارات المحاكم في الثانية، مما يوفر احتماليات تعرض إمكانيات نجاح الدعوى القضائية، وتتبنى هذه الشركات كذلك نماذج لسلوك القضاة في قضايا معينة أو في مواجهة حجج قانونية معينة وان استخدام تلك المعلومات يؤدي الى تحسين استراتيجيات المحامين في المحكمة، وفي محاولة للحد من الصناعة الناشئة لتحليل نتائج التقاضي والتنبؤ بها فقد حظرت المحكمة الفرنسية نشر المعلومات الإحصائية حول القضاة، حيث لا يجوز إعادة استخدام بيانات هوية القضاة وأعضاء قلم المحكمة لغرض تحليل أو تقييم تأثيرهم أو مقارنة أو التنبؤ بممارساتهم المهنية الحقيقية أو المفترضة، وان عقوبة من يخالف ما سبق ذكره يمكن أن تصل الى السجن لمدة خمس سنوات [٢] .

٢- **المحامين :** حيث تترك أدوات الذكاء الاصطناعي ومنها العدالة التنبؤية أثرها في تطوير الممارسة القانونية من خلال تطوير الأدوات التحليلية

---

[١] مهدي أمين، الذكاء الاصطناعي والعدالة، التحديات الرئيسية للعدالة في المستقبل، مقال منشور بمناسبة الذكرى العشرين للمجلس الأعلى للقضاء، ص ٨ وما بعدها للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني https://csj.be/fr تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٨ ٢:١٦م

[٢] المادة (٣٣) من القانون رقم ٢٢٢-٢٠١٩ في ٢٠١٩/٣/٢٣ قانون برمجة وإصلاح نظام العدالة الفرنسي.

والتنبؤية، من غير أن تحل محل الخبرة القانونية البشرية في صنع القرار، إذ يمكن أن تترك أثرها كذلك على ظهور وظائف جديدة داخل مكاتب المحاماة لتواكب العمل بهذه الأدوات التقنية، التي تترك اثرها بلا شك على تحسين البحث القانوني وزيادة قوة التفاوض كونه سيكون معززاً بالأرقام والبيانات والطرح الموضوعي الذي يسهم في الوصول الى أرضية مشتركة للحوار، فضلاً عن وضع عدة استراتيجيات يتعين اعتمادها واختيار الأفضل منها ليعزز فرص النجاح، وأن المزايا هذه تؤدي بالنتيجة الى تعزيز ثقة الأفراد بالمحامين [١] .

ثالثاً: الأفراد : يمكن أن تؤثر أدوات الذكاء الاصطناعي على فهم المتقاضين لأبعاد النزاع ومعرفة تقدير نسبي عن نسب الربح والخسارة للدعوى في حال اللجوء للقضاء على وفق ما هو مبين سابقاً مما يسهم في تعزيز اليقين القانوني لديهم، إذ سيتمكن الأفراد على سبيل المثال من معرفة التعويض المتوقع الحصول عليه عن الإصابة الجسدية وتقييم فرص الربح والخسارة، بالاستناد الى قواعد البيانات التي تقدمها أدوات العدالة التنبؤية، فضلاً عن إنشاء نماذج للعقود والوثائق القانونية دون الاستعانة بمحامي، ولذا فأن تبسيط البحث عن المعلومات القانونية وتحليلها يصب في النهاية بمصلحة جميع الأطراف، وتقدم عدة أدوات هذه الخدمة المجانية للأفراد ومنها "Justice Bot" و Case Law Analytics و Predictice [٢] .

رابعاً: الشركات التقنية القانونية: ومما لا شك فيه إن القاعدة الضخمة من البيانات والاجتهادات القضائية المتاحة للجمهور، يمكن أن تصبح موضع استثمارات قانونية متجددة لمحللي البيانات القانونية من مبرمجين وقانونيين واقتصاديين، كونهم سوف يعمدون الى تناول هذه المادة الضخمة بالتحليل و الإحصاء والدراسة ضمن الخوارزميات الأمر الذي يساهم في مخرجات تعزز من العدالة التنبؤية، كون المخرجات و الإحصائيات لم تكن موجودة ابتداءً ضمن النصوص القانونية الأمر الذي يمثل الرؤية المستقبلية وهنا يحدث التداخل بين التنبؤ والقانون والاقتصاد والتجارة على حد سواء، وعلى وفق الوصف المبين فأن عملية التنبؤ لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال عملية فردية و أنما هي عمل مؤسساتي ذو طابع ربحي ولا يحمل صفة المجانية، وهو ما يحمل بين طياته مخاطر تسليع العدالة وهنا يجب التمييز بين تكلفة الخدمة وبين كلفة الحصول

---

(1) Pauline Bousch, Justice prédictive : quels bénéfices pour les avocats ?, Article publié le 27 octobre 2020, disponible sur le site https://blog.predictice.com/la-justice-pr%C3%A9dictive-et-la-profession-davocat# Consulté le 10 avril 2025 à 2:44

(2) Maître, La justice prédictive : un atout pour le système judiciaire. Article disponible sur le site https://www.cabinetaci.com/la-justice-predictive-un-atout-pour-le-systeme-judiciaire/ Consulté le 10/04/2025 à 4:55

عليها، حيث أن الوصول الى القضاء ليس مجاني ويتحمل المتقاضون تكلفة الوصول الى المحاكم التي تتراوح من الزهيد والرمزي الى المبالغ الهائلة [١] .

الفرع الثاني : الجهود الدولية لوضع تنظيم قانوني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

في محاولة منها لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، سعت الدول الى محاولة وضع تنظيم قانون أو مدونات وقواعد استرشادية لتنظيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وفي هذا الاتجاه اصدر البرلمان الأوربي قانون للذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوربي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٢، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية لعام ٢٠٢٤ وهذا القانون الأول من نوعه عالمياً، الهدف منه ضمان سلامة وأمن أنظمة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم وحماية الحقوق الأساسية وتعزيز الابتكار في مجالها[٢] .

وبموجب هذا القانون يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أنشاء نظام حوكمة الذكاء الاصطناعي والقوانين والتعليمات التي على الدول أن تضعها، وأنشطة داخلية لتنفيذ القانون ومهام أجراء تقييم لاحق للقانون الذي سيتم تنفيذه بين عام ٢٠٢٥ حتى عام ٢٠٣١ على الأقل[٣].

وقد صدر في فرنسا مرسوم يخول وزارة العدل تنفيذ معالجة آلية للبيانات الشخصية لمدة عامين تسمى Data Just بهدف تطوير خوارزمية يمكن استخدامها من اجل أجراء تقييمات بأثر رجعي تستخدم لتحسين السياسات العامة في مجال المسؤولية المدنية والإدارية ووضع اطار إرشادي مرجعي للتعويض عن الإصابات الشخصية وإبلاغ الأطراف المعنية ومساعدتهم في تقدير مبلغ التعويض المستحق لهم من اجل تعزيز التسوية الودية للمنازعات، وقد تم التخلي عن التجربة في النهاية ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن استخراج البيانات كان معقدا للغاية بسبب عدم تنسيق قرارات المحكمة ، مما جعل الخوارزمية غير فعالة، ألا انه بالرغم من ذلك ، فإن النهج المبكر لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم ، على الرغم من أنه لم ينجح بشكل تام ، فقد ساعد في إدخال الموضوع في النظام القضائي [٤] .

---

[١] أ.د. محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبئية والعدالة القضائية الفرص والتحديات، دراسة نقدية معمقة في الموقف الانكلوسكسوني واللاتيني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، قطر، ٢٠١٩، ص ١٨ وما بعدها

[٢] للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني https://iamaeg.net/ar/publications/articles/comprehensive-artificial-intelligence-law-2024 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٢ ١٥:٥م

[٣] بالإمكان الاطلاع على النسخة الرسمية للقانون على الموقع الإلكتروني https://artificialintelligenceact.eu/ai-act-explorer/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٢ ٢٠:٥م

[٤] قرار رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٣/٢٧ (مرسوم أنشاء معالجة آلية للبيانات الشخصية) المنشور في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٩

وكذلك أصدرت مصر في ٢٠٢٣/٤/٢٣ ميثاقاً للذكاء الاصطناعي، وقد تناولت بالتفسير المبادئ التوجيهية المتعلقة به، وذلك في خطوة تواكب الاتجاه العالمي لمحاولة تقنين استخدامات الذكاء الاصطناعي ووضع التشريعات المنظمة له حيث أصدرت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية للذكاء الاصطناعي الهدف منها تعزيز التطور المسؤول للذكاء الاصطناعي، حيث اعتمدت جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) مبادئ توجيهه تحدد القيم والمبادئ المشتركة اللازمة لتطوير الذكاء الاصطناعي بصورة سليمة، حيث أوضحت المنظمة وجود عدد من التحديات المتفاقمة ومنها التحيز العرقي والجنسي وتعرض الخصوصية لتهديدات جدية وبروز استخدامات غير موثوق بها في مجال الذكاء الاصطناعي دون وجود معايير عالمية للتصدي لها، لذا تم اعتماد أو اتفاق عالمي بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والذي يهدف الى توجيه بناء البنية التحتية القانونية اللازمة لضمان التطور الأخلاقي لهذه التكنولوجيا، مع تسليط الضوء على مزاياها والحرص على تقليل مخاطرها [١] .

وفي إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تم عقد اجتماع لجنة صياغة ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي للفترة من ٤-٢٠٢٥/٢/٧ ، وشارك في الاجتماع الافتراضي ممثلو الدول العربية لمناقشة المبادئ الرئيسية والتوجيهات الاستراتيجية للميثاق، وركزت مسودة الميثاق على ثلاثة محاور، بضمنها استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص، والثقافة من خلال حماية الهوية الثقافية العربية ودعم الأبداع الرقمي، والبحث العلمي عبر تعزيز التعاون العربي والدولي لضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في حل التحديات العلمية والاقتصادية والبيئية [٢] .

الخاتمة

بعد انتهاء بحثنا لـــ **العدالة التنبؤية أداة جديدة لتحقيق العدالة الإدارية** نلخص أهم ما تم التوصل اليه من نتائج و مقترحات وفق التالي:

أولاً: النتائج

١. أن استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة يمكن أن يحقق أهداف عدة منها تعزيز اليقين القانوني عن طريق تكرار القرارات المتعلقة بنفس الموضوع وعدم تباينها، فضلاً عن دعم اتخاذ القرار وذلك عن طريق توفير الاستجابة المناسبة لكل حالة يمكن أن تشكل نموذجا مختلفاً عن

---

[١] للمزيد ينظر موقع الأمم المتحدة، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٥، متاح على الموقع الإلكتروني https://news.un.org/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٢ ٥:٠٠م

[٢] الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم https://www.alecso.org/nsite/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٢ ١٠:٦م

سابقاتها، كذلك يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين المعالجة الكمية للملفات والقضاء على بطء الاستجابة القضائية التي تعد احد الانتقادات الموجهة الى السلطة القضائية، وان الهدف الأهم هو التنبؤ الذي يجعل المتقاضي في وضع افضل وتجعل له خيارات عن معرفة قائمة على أساس خوارزميات العدالة التنبؤية.

٢. يجلب استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة العديد من المزايا منها أتمتة المهام المتكررة، لتسمح للقاضي بأن يركز على التحليلات النوعية، فضلاً عن تحسين الوصول الى العدالة، لاسيما اذا ما توفرت روبوتات المحادثة القادرة على تبسيط صياغة الشكاوى أو شرح القرارات بلغة مبسطة، بالإضافة الى تسريع معالجة القضايا، غير أن هذه الفوائد يرافقها تحديات لوجستية وضرورة التدقيق لتجنب الأخطاء و التحيز في القرارات والتعامل مع العديد الكبير من الطلبات الواردة الى القضاء.

٣. توفر العدالة التنبؤية عدة مزايا لرجال العدالة منها، الفاعلية كونها تساعد المحامين والقضاة على فهم أكثر للسوابق القضائية وبالتالي توقع أفضل للقرارات، كما توفر إمكانية الوصول للمتقاضين والاستفادة من القانون بأدوات مبسطة، وكذلك توفر ميزة توحيد القرارات عن طريق الاستعانة بالسوابق وتقليل التفاوت بين الأحكام المتشابهة، كما توفر مزايا للأفراد مزايا عدة منها ما يوفره برنامج Chat GPT على سبيل المثال لا الحصر، العديد من النتائج التي تخدم الوصول للعدالة، منها كتابة شكوى بشأن سرقة الهاتف المحمول التي حدثت في وقت سابق.

٤. هنالك مخاطر عدة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والعدالة التنبؤية منها، التحيز كونها تعيد تكريس التحيزات البشرية الموجودة، كما يمكن أن نخاطر بالتعدي على الاستقلالية وتجريد العدالة من إنسانيتها كون القانون تخصص تلعب فيه التفاصيل الدقيقة دوراً حاسماً.

٥. يحافظ القضاء القائم على الذكاء الاصطناعي على العدالة المنصفة ويعززها، فقد تدمج المحاكم قدرًا من عملية صنع القرار بالذكاء الاصطناعي جنبًا إلى جنب مع التفكير البشري والمداولات بهدف إتاحة مزيد من الوقت لصانعي القرار البشري لممارسة السلطة التقديرية العادلة.

٦. إن العدالة التنبؤية لا تؤدي الى إلغاء اللجوء الى القضاء أنما تحمي هذا الحق وتضفي عليه الجانب الموضوعي من خلال المعلومات التي يتلقاها الأطراف بشأن نزاعهم ومساعدتهم في التوصل الى اتفاق من خلال تشجيعهم على الدخول في عملية الوساطة قبل الوصول الى القضاء،

وليس عدم اللجوء الى القضاء بشكل مطلق وإنما تقديم أفضل المقترحات من الحلول المتاحة.

ثانياً: المقترحات

١. لكون مستقبل العدالة التنبؤية مرتبط بمستقبل العدالة والقانون، لذا ندعو الى تعزيز الدراسات القانونية والتكنولوجية الرقمية وفهم التقنيات المستخدمة من علماء الكومبيوتر في عمل الخوارزميات كونها تعد اللبنة الأساسية لعمل أداة العدالة التنبؤية، مع الحرص على حصول القضاة على المعلومات التقنية اللازمة للتعامل مع أدوات العدالة التنبؤية.

٢. ندعو المشرع العراقي الى وضع مشروع لقانون للذكاء الاصطناعي في العراق ليكون الإطار القانوني لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويعزز الأمان القانوني حول صحة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المعاملات القانونية وتنظيمها ومنحها الحجية القانونية.

٣. أقامه الورش والندوات لطلبة كليات القانون لتعزيز المعرفة القانونية لوسائل التقدم العلمي والتحول الرقمي واستخدامها في تعزيز العدالة بشكل عام والعدالة الإدارية على وجه الخصوص تشجيع كليات القانون على توفير تدريب مهني في هذا المجال.

٤. التوعية العامة للأفراد عن إيجابيات وسلبيات استخدام أداة العدالة التنبؤية وقيمة النتائج المعطاة من برامج الذكاء الاصطناعي ودقتها وكيفية الاعتماد عليها في تسهيل الوصول الى حل النزاع ووجوب الرجوع الى المختصين في مجال التقنية والقانون، حرصاً على حماية مبدا الوصول الى القضاء وعدم حرمانهم من حقهم الطبيعي في الوصول الى العدالة الناجزة.